

التحالف الحرفية والخطوات التنفيذية لنظام النزاهة

الوطني في العراق



ما بين الاصلاح لتأسيس الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، وشائج متصلة، تسعى البلدان الى بلورتها في تكوين نظام نزاهة وطني، يعتمد تعظيم الادوات المعرفية في كلا الاطارين لإدارة الدولة، كمؤسسات قطاع عام وقطاع خاص في آن واحد. وفي تجارب الشعوب، لاسيما تلك الاقرب للعراق في ذات نمط ادارة الدولة مثل مصر ولبنان، فان العراق يبدو اليوم اكثر حاجة لبلورة نظامه الوطني للنزاهة، يوظف فيه جميع المكونات المعرفية والقانونية لإدارة الدولة وفقا لهذا المفهوم المتجدد في تخليق اطارات محددة للشفافية والنزاهة تصب في مجرى ادارة الدولة .

اعداد: محمد اصبح المسعودي

وفي هذا السياق ، يمكن القول ان تأسيس نظام نزاهة وطني يؤمن للعراقيين توصيف وتوظيف الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفاعلية، وفق مدخل مشاركة جميع اصحاب المصلحة، وبرعاية سياسية تشاركية مع ذوي الخبرة والاختصاص المحليين والدوليين.

ونشير الى ان مفهوم النظام الوطني للنزاهة تم تقديمه من قبل منظمة الشفافية الدولية كأداة لمحاربة الرشوة بشكل شامل، في ظل غياب انموذج عالمي للشفافية ومحاربة الرشوة، فان هذا النظام يشكل توافقا دوليا حول مبادئ وقيم واليات مؤسساتية تمكن قدر الامكان من الوقاية من الرشوة وتشجيع النزاهة.

يهدف نظام النزاهة الوطني الى تحسين نوعية الحياة وسيادة القانون واحداث تنمية مستدامة بالارتكاز على عناصر تمثل الاعمدة التي يقوم عليها هذا النظام، والمتتمثلة في السلطات الثلاثة وهيئات الرقابة العامة والمجتمع المدني والهيئات المحلية والاعلام والقطاع الخاص والتدقيق العام والممثلون الدوليون، والهدف المباشر لنظام النزاهة يتمثل في تقليل فرص الفساد من خلال تعزيز شفافية عمل المؤسسات وتنفيذ اليات المساءلة فيها وزيادة استقلالية اجهزة الرقابة وتقوية ومشاركة المجتمع المدني بمكوناته المختلفة واستقلالية الاعلام.

وتتمثل فلسفة نظام النزاهة الوطني في تشكيل رؤية شاملة لتعزيز قدرات جميع القطاعات (التشريعية، التنفيذية، القضائية، المؤسسات الدينية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الاعلام .. الخ) لمواجهة الفساد من خلال إصلاح الأطر القانونية و سلوك العاملين، وفق منهج تدريجي، من خلال مشاركة مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص ووسائل الاعلام، والمؤسسات الدينية، كما يقوم هذا النظام على برنامج إصلاح كلي يشمل جميع القضايا والمجالات المتصلة بنظام الحكم، ويتضمن توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية إلى الحد الذي لا تعود القوة فيه مركزة في يد سلطة واحدة كفرد واحد، وبحيث يصبح كل من يشغل منصبا عاما مسؤولا عن عمله على نحو منفصل في حلقة متصلة، وبذلك يقوم كل طرف في هذه الحلقة بدور الحارس والمحروس والمراقب والرقيب في آن واحد، ويعني نظام النزاهة الانتقال من نظام المساءلة العمودية القائم في ظل النظم الاستبدادية، التي يحكمها حزب أو فرد واحد، إلى نظام المحاسبة الأفقية الذي يقوم على تعدد الأجهزة الرقابية والمحاسبية التي تحول دون إساءة استعمال السلطة، مثل البرلمانات، وأجهزة الرقابة العامة، ووسائل الاعلام الحرة، والمحاكم، والمدققون العامون، والنيابات المهنية.

وتتطلب منهجية اعداد دراسات نظام النزاهة الوطني توافقا محليا ودوليا تتوفر فيه المهنية والحيادية بالشكل الذي يتمكن من تثبيت المؤشرات الخاصة بكل قطاع في الدولة (التشريع ، والتنفيذ و الهيئات المستقلة والقضاء والاعلام والمجتمع المدني ...الخ) ووضع التوصيات المناسبة وهنا اود ان اشير الى ان اي تصريح تم تناوله في الاعلام حول الفساد لم يستند الى التقنيات العلمية مع ضمانات الحيادية لا قيمة له تذكر في ميدان الاصلاح ومواجهة الفساد.

و تستخدم الدراسات لتقييم النظام الوطني للنزاهة لبلد معين على المستويين القانوني (قوانين ونصوص تنظيمية) والعمل، تساعد هذه الدراسات على تقديم قياس تطور مؤشر التنمية في هذه الدول، وتشكل ايضا قاعدة اساسية لاجراء المقارنات بين مختلف الانظمة الوطنية.

كما تتمحور الدراسات الوطنية للنزاهة، في غالب الاحيان، حول التقييم النوعي للمؤسسات الرئيسية التي يركز عليها نظام محاربة الرشوة بكل اعمدته، وتشكل في بعدها المقارن مرجعا قائما على الملاحظة، يسمح بتقييم النتائج الجيدة والسيئة لكل نظام وطني للنزاهة، وحينما نتقاسم مجموعة من الدول نفس الاطار السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي، فائدة هذه المعطيات تكون كثيرة الدلالة، وتتبعها منافسة شريفة في مجال الاصلاحات.

ويتطلب قياس وتحليل نظام النزاهة تطوير اداة تسمح بقياس حالة نظام النزاهة ونتائج الفرصة لبيان موقع التداخلات الممكنة من قبل وكلاء التغيير والمجتمع المحلي، ويمكن لهذه الاداة ان تخدم ايضا قياس الاثر التي أحدثتها التداخلات وتستخدم هذه المقاييس لتطوير عملية القياس بناء على مؤشرات مرتبطة بها، وفقا للتعريف التالية:

الشفافية:

تقوم على التدفق الحر للمعلومات الدقيقة وفي مواقيتها وتشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح للجمهور المعني في شأن ما أن يجمع معلومات حوله، فتمكنهم من أن يكون لها دور فعال في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين

ويمكن للمشاركة ان تكون مباشرة او غير مباشرة من خلال وسطاء شرعيين، مؤسسات او مجموعات منظمة او ممثلين للمجموعات. ومن الضروري الانتباه هنا الى ان التمثيل الديمقراطي لا يعني بالضرورة ان اهتمامات الفئات الأكثر تهميشا قد اخذت او تؤخذ بعين الاعتبار

تقوم فلسفة نظام النزاهة الوطني على تشكيل رؤية شاملة لتعزيز قدرات جميع القطاعات



تتطلب منهجية اعداد دراسات نظام النزاهة الوطني توافقا محليا ودوليا تتوفر فيه الحيادية والمهنية

عند تطوير السياسات واتخاذ القرارات، ولهذا فعلى المشاركة ان تكون مضطلعة ومنظمة، وهذا يستدعي حرية التنظيم وحرية التعبير من جهة، ومن جهة اخرى مجتمع مدني منظم.

والأهمية الموضوع كانموذج للاصلاح والبناء، عملت هيئة النزاهة على تشكيل فريق عمل استنادا لمقترح تقدمت به دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية / هيئة النزاهة، يعمل الفريق على مراجعة الادبيات ذات العلاقة والتجارب الدولية التي فاقت ٧٠ تجربة، اي ان هناك اكثر من سبعين دولة في العالم تعتبر نظام النزاهة الوطني انموذجا مهما للاصلاح، فهي تقيم باستمرار ومن خلال دراسات علمية بمشاركة تضمن الحيادية جميع الاعمدة التي يتشكل منها نظام النزاهة الوطني والتي منها (السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) وايضا تقارن بين ماتوصلت اليه دول اخرى تكون بيئتها العامة قريبة من بيئة الدولة ذاتها.

ان اهم الخطوات التنفيذية التي عملت الهيئة عليها لسنة ٢٠١٣ تضمنت مصادقة رئاسة الهيئة على تشكيل فريق مختص يعمل على التأسيس لنظام النزاهة الوطني في العراق بتحديد الخطوات العلمية لوضعه على ارض

الواقع من جهة ومن جهة ثانية التثقيف على اهمية ومعاني النظام في ميدان الاصلاح ومكافحة الفساد. مع ملاحظة ان اعتماد اية دولة ومنها العراق على استراتيجية او اي انموذج للاصلاح، لايعني بالضرورة ان اهداف الانموذج ستتحقق، حتى وان كان علمي وحقق نجاحات في دول اخرى، مما يتطلب مراعاة ماياتي:

١. الايمان بالاصلاح من قبل اصحاب المصلحة وهو مايعرف بالارادة السياسية في مكافحة الفساد والذي يشير اليها Kpundeh وهو الخبر في موضوع الفساد «بالنية الصادقة والواضحة للقادة السياسيين(المنتخبين او المعيّنين) و اجهزة المجتمع المدني الرقابية و مجموعات اصحاب المصلحة ، الخ) لمحاربة الاسباب المحسوسة للفساد واثاره على المستوى المنظم». ويبين هذا التعريف بصورة جيد ان الإرادة السياسية لاتشمل مجرد ارادة السياسيين لكن الإرادة السياسية التي تحارب الفساد تشمل التزام كل التابعين للدولة وغير التابعين لها ومنهم المجتمع المدني والقطاع الخاص بالعمل المشترك لتوفير الفضاء السياسي الضروري لانجاح اجراءات مكافحة الفساد اي باختصار الايمان بالنزاهة كقضية يشترك في تحقيقها الجميع.

٢. مراعاة التخصص الدقيق للمشاركين في فرق الاعداد والتنفيد.

٣. الاستعانة بالخبراء الدوليين من ذوي الاختصاص والذين لديهم ممارسة في الانموذج ذاته.

٤. الجراحة في مواجهة غير المنسجمين مع الانموذج الاصلاحي، حيث ان اي اصلاح سيجابه بمعارضين وهم مجموع فريق المتضررين من الاصلاح، اذ ان بناء الاساليب والاجراءات الاصلاحية يتم على اساس معايير تضمن توزيع الحقوق والامتيازات بعدالة مما يؤثر على امتيازات المتسلقين بطرق غير اصولية وهم فريق ذو طيف واسع بسبب فقدان القدرة قبل ٢٠٠٣ للعمل النظامي وتحديات التغيير بعد ٢٠٠٣ ولغاية الوقت الحاضر.

كل ما تقدم، يطرح الاطار المفاهيمي عن ضرورات بلورة نظام نزاهة وطني في العراق الجديد، يواكب سياقات التطور العالمي وادراكه المعرفي بثقافة النزاهة، كما نص عليها قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لعام ٢٠١١، ومثل هذا الادراك لضرورات هذا النظام ودرجة التزام الدولة بمكوناته، تجعل البلد امام استحقاقات تشريعية تأخذ بحتمية تطوير عمليات الاصلاح القانوني والاداري، بالشكل الذي يوفر الاطار القانوني لهذا النظام الوطني للنزاهة .